TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/EM.1/5
2 June 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**مجلس التجارة والتنمية**
**لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك**
**اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الإنمائية**
**جنيف، ٢٨-٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧**
**البند ٣ من جدول الأعمال**

## دراسة واستعراض اتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الإنمائية عملاً بالولاية الواردة في الفقرة ٨٩(ب) من وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"

**ملخص أعده الرئيس***

تم تنظيم مناقشات اجتماع الخبراء وفقاً للمواضيع الخمسة التالية:

**ألف - الأسباب الرئيسية لعقد معاهدات الاستثمار الثنائية**

١- لاحظ معظم الخبراء الذين تحدثوا أن أهم غايات معاهدات الاستثمار الثنائية، بالنسبة للبلدان المضيفة، ما يتمثل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي من أجل التنمية. ويمكن لمعاهدات الاستثمار الثنائية أن تسهم في بلوغ هذا الهدف بمجموعة متنوعة من الطرق، ولا سيما من خلال المساعدة في تهيئة مناخ استثماري مؤات، وبناء الثقة، وإرسال إشارة إيجابية إلى المستثمرين. كما لاحظ الخبراء أن أهم غايات معاهدات الاستثمار الثنائية، بالنسبة لبلدان المنشأ، تتمثل في تأمين أوضاع يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق

* اتفق اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧، على أن الملخص الذي أعده الرئيس سيشكل الجزء الموضوعي من تقرير اجتماع الخبراء.

باستثماراتها في الخارج، بما في ذلك معايير معينة للمعاملة والحماية ووسائل مستقلة لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار من قبل طرف ثالث. ولوحظ أن معاهدات الاستثمار الثنائية لا تؤدي، كقاعدة عامة، إلى إلزام بلدان المنشأ باتخاذ إجراءات ملموسة لتشجيع تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية. وقد تتغير أهداف أي بلد معين مع مرور الوقت مع تطور دوره كبلد منشأ وكبلد مضيف.

٢- وتم إبداء بعض التعليقات بشأن مزايا ومساوئ أطر الاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي رأي بعض الخبراء أن من بين مزايا الإطار الثنائي ما يتمثل في أن معاهدات الاستثمار الثنائية يمكن أن تكيف مع الظروف المحددة للطرفين علاوة على أن إبرامها يعتبر سهلاً نسبياً. وفي رأي بعض الخبراء الآخرين أن مزايا الإطار المتعدد الأطراف تشتمل على إتاحة قدر أكبر من الاستقرار والشفافية وفرصة أفضل للبلدان الأصغر والبلدان النامية لممارسة قوتها التفاوضية الجماعية بغية ضمان أخذ البعد الإنمائي في الاعتبار بالكامل. وبينما شكك بعض الخبراء في الحاجة إلى اعتماد إطار متعدد الأطراف، أبدى خبراء آخرون تأييدهم لهذا الإطار. وأعرب بعض الخبراء عن قلق إزاء المركز غير المتكافئ للبلدان النامية والدول الصغيرة في المفاوضات الثنائية. وأُعرب عن قلق مماثل إزاء الأطر المتعددة الأطراف خاصة إذا لم تعالج هذه الأطر البعد الإنمائي بقدر كاف.

باء - القضايا التي تتناولها معاهدات الاستثمار الثنائية

٣- أبدى بعض الخبراء تعليقات على الضوابط القائمة في معاهدات الاستثمار الثنائية وبحثوا إمكانية إدراج التزامات اضافية. وتتضمن معاهدات الاستثمار الثنائية بصورة نموذجية أحكاماً تكفل معاملة الاستثمار معاملة منصفة وغير تمييزية، وتوفر الحماية للاستثمار من المصادرة وغير ذلك من أشكال المخاطر غير التجارية، وتُنشئ آليات لتسوية المنازعات من قبل طرف ثالث. ويشتمل بعض معاهدات الاستثمار الثنائية على أحكام أخرى، من قبيل القيود على متطلبات الأداء وأحكام لتعزيز شفافية القانون الوطني والقضايا المتصلة بميزان المدفوعات.

٤- وهناك عدد من القضايا الأخرى ذات الصلة بالاستثمار لا تشملها معاهدات الاستثمار الثنائية دائماً والتي قد يلزم مع ذلك معالجتها وإن كان بعض الخبراء يرون أن هذه المعالجة لا ينبغي أن تتم بالضرورة في إطار معاهدات استثمار ثنائية. وهذه القضايا تشمل الممارسات التجارية التقييدية، والمعايير البيئية، والمسؤوليات الاجتماعية للمستثمرين، والالتزامات بالتحرير التدريجي.

جيم - التجربة على صعيد تطبيق معاهدات الاستثمار الثنائية

٥- لاحظ العديد من الخبراء أنه ليس هناك سوى القليل جداً من التجربة العملية فيما يتعلق باستخدام معاهدات الاستثمار الثنائية علاوة على أن المعلومات المتاحة بشأن تطبيقها هي معلومات مستقاة من الشواهد في الغالب. وفي رأي بعض الخبراء أن أحكام معاهدات الاستثمار الثنائية المتصلة بتسوية المنازعات من قبل طرف ثالث يمكن أن تشجع تسوية المنازعات عن طريق المفاوضات وبالتالي تحول دون تفاقم المنازعات. وقد يكون هذا هو السبب الذي يفسر عدم التواتر النسبي للجوء إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وذلك على الرغم من أن العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية تنص على تسوية المنازعات من قبل هذا المركز. وقد أوضح أن تسوية المنازعات ينبغي أن تكون متاحة وميسرة. كما ذكر البعض أن معاهدات الاستثمار الثنائية غير معروفة نسبيا للمستثمرين (على النقيض مما هو عليه الحال

بالنسبة لمقدمي التمويل والتأمين)، وذلك بالرغم من انشغال المستثمرين بالقضايا التي تتناولها معاهدات الاستثمار الثنائية.

## دال - دور معاهدات الاستثمار الثنائية في تطوير القانون الوطني ومعايير القانون الدولي

٦- لاحظ عدة خبراء أن معاهدات الاستثمار الثنائية تعالج بصورة نموذجية نفس المواضيع بنفس الأحكام تقريباً، رغم أن هناك اختلافات هامة فيما بينها. فمعاهدات الاستثمار الثنائية تعكس في أحيان كثيرة أحكام القانون الوطني وتتمشى معها؛ وفي حالات أخرى، تؤثر معاهدات الاستثمار الثنائية في القانون الوطني بفعل القوانين التي تسنها الأطراف للوفاء بمتطلبات المعاهدات. وفي حين أن معاهدات الاستثمار الثنائية تشكل قانوناً خاصاً يرتب حقوقاً والتزامات تعاهدية بالنسبة للأطراف، فقد تساءل بعض الخبراء عن المدى الذي تؤدي أو يمكن أن تؤدي فيه معاهدات الاستثمار الثنائية إلى الاحتجاج بقواعد القانون الدولي العرفي.

## هاء - البعد الإنمائي

٧- لقد كان هناك اتفاق عام على أن العدد المتزايد من معاهدات الاستثمار الثنائية قد نشأ عن الاعتراف بالدور الايجابي الذي يمكن للاستثمار الأجنبي أن يؤديه في التنمية الاقتصادية. وبينما لاحظ بعض الخبراء وجود ترابط بين عقد معاهدات الاستثمار الثنائية ونمو الاستثمار الأجنبي، فإن العديد من الخبراء الآخرين لم يتمكنوا من إثبات وجود مثل هذه الصلة. وبالتالي فقد أُعرب عن رأي مفاده أنه بينما يمكن لمعاهدات الاستثمار الثنائية أن تسهم في نمو الاستثمار، فإنها تشكل أداة فحسب وعاملاً واحداً في تهيئة مناخ مؤات للاستثمار. وهناك عوامل أخرى يمكن أن تؤدي دوراً أكبر في اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وهي تشمل حجم ونمو السوق، ونوعية الهياكل الأساسية والمهارات والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني، والأطر الجديدة لاقتصاد عالمي آخذ في العولمة.

٨- ولاحظ العديد من الخبراء أن أطر الاستثمار الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف يجب أن تأخذ في الاعتبار الأهداف الإنمائية للبلد المضيف. ولهذا السبب، اعتبر بعض الخبراء أن أطر الاستثمار ينبغي أن تقيم توازنا بين تهيئة أوضاع يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بالاستثمار في الخارج وإتاحة المرونة للبلدان المضيفة للسعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية في إطار قوانينها هي؛ وفيما يتعلق بهذا الجانب الأخير، ينبغي بالفعل صياغة الاتفاقات بطريقة تعزز أهداف التنمية الاقتصادية للبلدان النامية. وإن إيجاد توازن بين حقوق ومسؤوليات بلدان المنشأ والبلدان المضيفة والمستثمرين يبدأ، من جهة، باعتماد نهج مناسب في اتجاه التحرير وتأمين شفافية التدابير عموما. كما يبدأ، من جهة ثانية، بإقرار مجموعة متوازنة من الالتزامات بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، مع مراعاة تعريف الاستثمار، ودور بلدان المنشأ في تيسير الاستثمار من خلال برامج التأمين، والحوافز، أو غير ذلك من الإجراءات، وأهمية نقل التكنولوجيا والارتقاء بمستواها، وأهمية الاستثمار ذي النوعية العالية ولا سيما في القطاعات ذات الأولوية. وحماية البيئة، وحماية المستهلك، ومكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ومتطلبات الأداء، وتنمية المشاريع المحلية في البلدان المضيفة، والمسؤوليات الاجتماعية للمستثمرين. وهناك أيضاً المسائل المتصلة بحرية حركة رأس المال وحرية تنقل الأشخاص.

٩- ومن منظور البلدان النامية يتمثل المحك النهائي لأي اتفاق استثماري في مدى ملاءمته للتنمية.

- - - - -